بعد تداول أنباء بشأنه عبر وسائل إعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي

نواب وسياسيون : موضوع إعادة النظر بالدستور .. طرح في توقيت غير مناسب

محمد الدلال

مجلس الأمة

دستور الكويت

- الدلال : هذا أوان الحكمة والوحدة وتماسك الصف والالتزام به روحًا لأننا نواجه أزمة أخرى
- «المنبر الديمقراطي» : ما يتداول اليوم يذهب إلى دور غير محمود في الانتقاص من المكتسبات الدستورية
- «الحركة التقدمية»: لا اعتراض على تشكيل مجموعات تشاورية بل على أي مساس بالحقوق

أثار الموضوع الذي جرى تداوله عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بشأن تشكيل ثلاث مجموعات، تضم في عضويتها سياسيين وخبراء اقتصاد وقانون بهدف وضع تصورات شاملة حول الدستور وقانون الانتخاب وكذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أثار عدداً من ردود الفعل.

في هذا السياق قال النائب بمجلس الأمة محمد حسين الدلال عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر"

"في الوقت الذي ندعو الناس لضبط النفس لاننا نواجه ازمة فيروس كورونا وتحيط بالبلاد الأوضاع الاقليمية الملتهبة.

في هذا الوقت الحساس جدا عندما تتطلب الحكمة والوحدة وتماسك الصف والالتزام بالدستور روحًا ونصًا يطرح البعض موضوع اعادة النظر بالدستور ..طرح في توقيته وآليته خطير ومخل".

من جهته قال المنبر الديمقراطي الكويتي بإنه تابع ما أثير في عدد من الوسائل الإعلامية عن قيام الديوان الاميري بتشكيل ثلاثة مجموعات، تضم في عضويتها سياسيين وخبراء اقتصاد وقانون والخبراء بهدف وضع تصورات شاملة حول الدستور وقانون الانتخاب وكذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وتعليقا على هذا الأمر، فإن المنبر الديمقراطي الكويتي يعبر عن المخاوف الشعبية التي أخذت بالظهور تجاه طبيعة عمل هذه المجموعات، فما يتداول اليوم يذهب إلى دور غير محمود في الانتقاص من المكتسبات الدستورية وحقوق المواطنين التي ثبتها دستور ١٩٦٢، ويستذكر أيضا الموقف الشعبي المناهض لتنقيح دستور الكويت في النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين، والتعهدات التي قدمت في مؤتمر جدة أكتوبر ١٩٩٠ بالالتزام الكامل بالدستور والعمل ضمن إطاره.

إن المنبر الديمقراطي الكويتي يدرك ويعي الرغبات الصادقة الهادفة لتغيير الوضع العام المتردي في السنوات الأخيرة، خصوصا بعد إقرار سلسلة قوانين تحد من حرية الرأي والتعبير والممارسات، وما ظهر من ممارسات لاحقة لهذه القوانين بتعقب التغريدات والمغردين، وخلق أجواء ترهب أصحاب الرأي، والتعسف المرافق لها عبر رفع القضايا ضدهم، والمحاولات الرامية لإجهاض تحركات قوى الإصلاح وعناصرها، وإبعاد أصحاب النوايا الحسنة من الشخصيات الفاعلة في الدولة وغير ذلك الكثير، ما يشير إلى أن الرغبات القديمة بالسيطرة على مفاصل الدولة وتهميش الديمقراطية لم تتغير رغم مرور الوقت واختلاف الظروف.

وتأسيسا على ذلك، فإن المنبر الديمقراطي الكويتي يجدد مطالباته السابقة بعقد "مؤتمر وطني عام" يشمل كافة الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع لبحث سبل آمنه للخروج من الأزمة الراهنة، ويؤكد في المقابل على:

١- أن عملية تطوير أو تعديل للدستور يجب أن تكون وفق مفهوم "المزيد من الحريات العامة"، وأن تمر من خلال القنوات الشرعية، وليس آليات أخرى يتم ابتداعها.

٢- ضرورة تعديل قانون الانتخابات الحالي نحو آخر يعتمد في مضمونه على مبدأ القوائم الانتخابية النسبية، ويقضي على السلبيات الموجودة.

٣- إن عمليات الإصلاح الاقتصادي والمالي يجب أن تنطلق من وجود برنامج تنموي واضح، وبيئة منتجة للعمل، وعدم الاعتماد على إيراد مورد قابل للنضوب يتأثر بتقلبات أسعار السوق، وأن يتحمل القطاع الخاص مسؤولياته الوطنية دون أن يكون مستنزفا للمال العام.

٤- تعزيز دور الطبقة المتوسطة في المجتمع الكويتي، ودعمها، فهي القادرة على صنع التوازن المفقود، وصنع عمليات التغيير الإصلاح الجذرية.

من جهتها أكدت الحركة التقدمية الكويتية أنها لا تعترض على تشكيل مجموعات تشاورية بل على المساس بالمكتسبات الدستورية والاجتماعية الشعبية.

في بيان لها أول أمس، قالت «الحركة التقدمية»: «بعيدا عن التسرع في الاعتراض على تشكيل مجموعات تشاورية لاقتراح تعديلات دستورية وأخرى على قانون الانتخاب واللائحة الداخلية والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية، فإننا في المقابل لا نقلل من الخشية المبررة لدى أوساط شعبية تجاه وجود توجهات لدى بعض الأطراف تستهدف المساس بما تبقى من هامش ديمقراطي محدود، وطرح البعض الآخر لدعوات تحاول الانتقاص من المكتسبات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الشعبية.

ومن حيث المبدأ فإن موقف الحركة التقدمية الكويتية تجاه هذا الأمر يستند إلى النقاط والإعتبارات التالية:

١- بدءاً فإننا لا نجادل في حق صاحب السمو الأمير بتشكيل مجموعات تشاورية.

٢- نحن نرى أن هناك أزمة عميقة تعاني منها البلاد، وهذه الأزمة تتطلب من بين ما تتطلب إجراء مشاورات موسعة لطيّ صفحتها على أسس ديمقراطية ودستورية تتضمن إطلاق الحريات العامة، والعفو عن قضايا الرأي والتجمعات، وإعادة النظر في نظام الصوت الواحد المجزوء الذي اتضحت سلبياته، وتهيئة الأوضاع للسير على طريق مكافحة الفساد فعلا لا قولا وتبني توجهات إصلاحية وتصحيح مسار الدولة في مختلف المجالات... ونتطلع إلى أن تراعى في ذلك التشاور ثلاثة مبادئ: أولها احترام الدستور، وثانيها توفير مناخ ديمقراطي للتشاور العام، وثالثها إشراك مختلف التوجهات السياسية والفكرية وأوسع الفئات الشعبية وذوي الرأي وعدم اقصاء أحد بسبب مواقفه ما دامت تتم في إطار الدستور.

٣- إن المشكلة السياسية الملحة اليوم ليست في الدستور، وإنما تكمن المشكلة في عدم التزام تطبيقه ومحاولات العبث به.

٤- نأمل ألا يكون هناك أي أساس من الصحة لما يتردد حول وجود نوايا وتوجهات جديدة تستهدف تنقيح الدستور، ذلك أنه للأسف فإن تاريخ محاولات تنقيح الدستور السابقة كشف أنها كانت ذات توجه غير ديمقراطي، سواء تلك التي قدمتها الحكومة بين ١٩٨٠ و١٩٨٣ لتقليص المسؤوليات التشريعية والرقابية لمجلس الأمة وتوسيع دور السلطة التنفيذية، أو محاولات التنقيح المقدمة من بعض النواب لتغيير الطابع المدني للدولة وقيام الدولة الدينية.

٥- نرى أنه في الوضع الحالي لا تتوافر الشروط المطلوبة والظروف المناسبة لتنقيح الدستور باتجاه توسيع الحريات، وفي مقدمة هذه الشروط المفقودة، التي يجب توفيرها: المناخ الديمقراطي ووجود مجلس أمة معبّر بحق عن الإرادة الشعبية.

٦- من حيث التفاصيل، فإنه لا حاجة لما يتردد من البعض حول اقتراح استحداث نظام المجلسين في الكويت، بحيث يكون هناك مجلس نواب ومجلس أعيان، ذلك أن القصد الأول من نظام المجلسين هو أن يراجع المجلس الآخر، أي مجلس الأعيان أو مجلس الشورى، القوانين التي أقرها المجلس النيابي المنتخب، وهذا متحقق في النظام الدستوري الكويتي عبر منح الأمير الحق في رد القوانين، التي يقرها مجلس الأمة. والقصد الثاني هو تعيين الكفاءات، التي قد لا تخوض الانتخابات، والمعلوم أن نظامنا الدستوري يجعل من الوزراء غير المنتخبين أعضاء في مجلس الأمة بحكم وظائفهم، لهم حق التصويت، فيما عدا التصويت على طرح الثقة بأحد الوزراء أو إعلان عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، الذي يحرم منه الوزراء جميعا بمن فيهم المنتخبون.

٧- ومن حيث التفاصيل أيضاً، فإن ما يتردد عن اقتراح استحداث آلية "الاستفتاء العام" هو اقتراح يُخشى معه أن يؤدي إلى إساءة استغلال هذه الآلية مثلما حدث ويحدث في ظل الأنظمة العربية الاستبدادية الفاسدة التي اعتمدتها للتلاعب في إرادة الأمة، وعلينا هنا أن نتذكر أن قرارات الانقلاب الأول على الدستور في العام ١٩٧٦ تضمنت استحداث مثل هذه الآلية، التي لا ينصّ عليها الدستور، وقد جوبهت بالرفض حينذاك وسقطت مع سقوط ذلك الانقلاب على النظام الدستوري، حيث رفض الأعضاء المقترحون لعضوية لجنة النظر في تنقيح الدستور ذكر تلك الآلية في مرسوم تشكيلها، وهو ما تمت الاستجابة له في حينه.

٨- نتفق مع الدعوة لضرورة إلغاء النظام الانتخابي للصوت الواحد المجزوء، الذي طغت سلبياته وأدت إلى إفساد الحياة السياسية وتخريب العملية الانتخابية وإضعاف الممارسة النيابية، ونرى أنه لابد من التوافق على نظام انتخابي ديمقراطي بديل يتجه نحو نظام التمثيل النسبي والقوائم الانتخابية لتعزيز الطابع السياسي الديمقراطي للعملية الانتخابية وتطوير الممارسة النيابية وفتح المجال نحو قيام حياة حزبية سليمة.

٩- بالنسبة للائحة الداخلية لمجلس الأمة فنحن نخشى من بروز دعوات سبق أن طرحها البعض لتقييد آليات الرقابة البرلمانية مثل زيادة عدد النواب في تقديم الاستجوابات وطلبات طرح الثقة وعدم التعاون، ونرى في المقابل أن التعديل الوحيد المستحق على اللائحة الداخلية هو توضيح النص الدستوري بشأن تمثيل حضور الحكومة في جلسات مجلس الأمة بحيث تنعقد الجلسات في حال توافر النصاب من دون شرط حضور الحكومة من عدمها.

١٠- بشأن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية فنحن ننبه إلى خطورة توجه بعض الأطراف الاقتصادية نحو تقديم مقترحات وتوصيات نيوليبرالية منحازة لمصالح كبار الرأسماليين على حساب الطبقة العاملة والفئات الشعبية تتصل بخصخصة النفط والتعليم والصحة والجمعيات التعاونية، وإلغاء شرط السهم الذهبي المقرر للحكومة في المرافق التي تتم خصخصتها، وإلغاء شرط الحفاظ على نسبة العمالة الوطنية لتستمر بعد الخصخصة بما لا تقل عما كانت عليه قبلها، وخشيتنا من دعوات البعض لفرض ضرائب غير عادلة اجتماعيا مثل ضريبة القيمة المضافة، والخشية من تغيير هيكل الأجور في القطاع العام بالمساس بالحقوق المكتسبة، وتجاهل مطالب محقة مثل مطلب إلزام القطاع الخاص بتشغيل العمالة الوطنية، ومطلب الضريبة التصاعدية على الدخول الكبيرة لتمويل ميزانية الدولة.

١١- ختاماً، ستحرص الحركة التقدمية الكويتية على عدم الاكتفاء بموقف النقد والاعتراض حيث ستبادر حركتنا إلى تقديم بدائل مثلما سبق أن فعلت في يونيو 2018 عندما قدمت وثيقة "المقترحات التنموية" إلى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، إذ ستقدم حركتنا وثيقة بديلة لمقترحات دستورية وانتخابية ولائحية واقتصادية واجتماعية تتضمن توجهات إصلاحية ديمقراطية وتكون متوافقة مع متطلبات العدالة الاجتماعية.

التيار التقدمي

شعار المنبر الديمقراطي الكويتي

أشاد بنشاط وزير الصحة وأكد تردي الخدمات

الخليفي : تطور الواقع الصحي في الكويت «سلحفائي» ولا يتماشى مع النمو السكاني

محسن الخليفي

قال الناشط السياسي إن الواقع الصحي في الكويت يحتاج إلى الكثير من التطوير والإصلاح ليتناسب مع التطور الصحي في دول العالم المتقدم ومع زيادة عدد السكان بشكل كبير في العقدين الأخيرين، مبينا بأن الكويت تعتبر من أكثر الدول الخليجية نموا في عدد السكان نسبيا حيث ارتفع عدد السكان في العقدين الأخيرين فقط بأكثر من الضعف من حوالي 2 مليون نسمة عام 1999 إلى 4.2 ملايين نسمة عام 2019.

وبين الخليفي بأن هذه تطور أو تحسين الواقع الصحي من حيث الكم والكيف لا يتماشى بالمطلق مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان حيث أن عدد المراقق الصحية الحكومية لم يتغير منذ ثمانينات القرن الماضي على الرغم من دخول بعض المراقق الصحية الخاصة الجديدة مثل المستشفيات والعيادات الخاصة.

وبين الخليفي بأن حلول الواقع الصحي في الكويت موجودة وممكنة ولا ينقصها إلا الإرادة السياسية، موضحا بأن إشراك القطاع الخاص بشكل أكبر في القطاع الصحي يعتبر حلا جيدا وممكنا حيث يمكن زيادة تراخيص المستشفيات الخاصة وخصخصة بعض المستشفيات الحكومية أو تحويلها إلى إدارة الهيئة العامة للاستثمار.

وأضاف الخليفي بوجوب توفير خدمة التأمين الصحي لجميع المواطنين بشكل حقيقي وفعال حتى يحصل المواطن على أفضل الخدمات الطبية حسب اختياره ورغبته كما هو معمول به في الدول المتقدمة، لافتا إلى أن قضية العلاج بالخارج يجب أن تخضع لشركات التأمين لتجنب التلاعب والواسطات والمحسوبيات والعلاجات السياحية التي تكلف ميزانية الدولة ملايين الدنانير سنويا لمن لا يستحق!!!